

نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعى : مدخل معرفى معلوماتى

عرض

د. محمد جلال غندور

أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد

كلية الأداب - جامعة القاهرة

فرع بنى سويف

عطية، هانى محى الدين.

نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعى: مدخل معرفى معلوماتى / تأليف هانى محى الدين عطية .
٢٠٠٢ . القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى ،
٢٦٠ ص؛ ٤٢ سم . (سلسلة المنهجية
الإسلامية؛ ١٥)

أنشئت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ؛ لتعمل على توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، وقضايا الإسلام الشاملة، وقضايا الإسلام ، واستعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية من خلال جهود إسلامية إنسانية واجتماعية ، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي كما نص دستورها على ضرورة إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر.

جاء فى مقدمة المؤلف إن هذا الكتاب يتناول تعريف الاصطلاح والمصطلح الشرعى، ثم يتعرض لتاريخ ظهور المكنز فى التراث العربى الإسلامى متى امتدوا مراحل تطوره حتى العصر الحديث، ويتعامل مع منهج تقنين المصطلحات وضبطها فى المكنز وفق خصائص اللغة الاصطلاحية الشرعية .

كما يناقش العلاقات الواردة بين المصطلحات مستعرضاً المدارس المعجمية

نبذة عن المؤلف :

الدكتور هانى محى الدين عطية ، من مواليد عام ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م، حصل على درجة البكالوريس فى الفيزياء العامة من كلية العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٨٤ م ونال بعدها درجة الماجستير فى فيزياء الجوامد من جامعة داندى - اسكتلندا عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ثم حاز على درجة الدكتوراه فى علم المعلومات من جامعة ويلز - عام ١٤١١ هـ / ١٩٨٤ م، ويعمل حالياً مدرساً بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الأداب جامعة القاهرة فرع بنى سويف وشارك بعدد من البحوث فى المؤتمرات العلمية والمعرفية المختلفة .

نبذة عن الناشر :

المعهد العالى للفكر الإسلامى، مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة .

تتألف من ملحق الجداول وملحق ببليوجرافية العمل ومراجعة، وفي النهاية نبذة تعريفية عن إصدارات المعهد ومكتبة في أنحاء العالم . وقد جاء ترتيب صفحات العمل كما يلى :-

- العنوان الداخلى صفحتان (بدون ترقيم)
- بيان النشر والطباعة صفحتان (بدون ترقيم)
- مقدمة المحتويات ٣ صفحتان (بدون ترقيم)
- مقدمة الكتاب من صفحة ١ : صفحة ٣
- الباب الأول : المصطلح والمكتنز من صفحة ٥٠ .
- الباب الثاني : ضبط وتقنين المصطلحات فى المكتنز من صفحة ٥١ : صفحة ٥٧.
- الباب الثالث : العلاقة بين المصطلحات فى المكتنز من صفحة ٧٧ : صفحة ١١١
- الباب الرابع : تنظيم وعرض المصطلحات فى المكتنز من صفحة ١١٣:صفحة ١٤٩
- الباب الخامس : بناء وتطوير المكتنز من صفحة ١٥١ : صفحة ١٦٨.
- الباب السادس الجهود المعاصرة فى إعداد المكتنز الإسلامية من ١٦٩ : ٢١٣

المختلفة مستوفياً طرق عرض المصطلحات فى المكانز الحديثة ، وينتهى بشرح خطوات بناء المكتنز الشرعى وتطويره .

استكمالاً للمنهج ؛ فقد زود الباحث الكتاب بدراسة تقرير للجهود العربية المعاصرة فى مجال إعداد المكانز الشرعية لذا فهو يعد كما ذكر الباحث محاولة لتطبيق مفهوم المكتنز كأداة استرجاع للمعلومات الحديثة لكتب التراث الاسلامى من خلال دراسة خصائص اللغة الاصطلاحية الشرعية وقد وجه الباحث عمله بصفة خاصة إلى المتخصصين بمراكز المعلومات والمهتمين بقضايا تأصيل التراث، والمصطلح الإسلامي .

الدراسة الوصفية :-

يقع الكتاب فى ٢٧٢ صفحة من القطع المتوسط ١٦,٥ X ٢٤ سم منها ٧ صفحات غير مرقمة فى بداية العمل ، وأربع صفحات غير مرقمة فى نهايته ، و ٢٦٠ صفحة مرقمة بالترقيم الهندى (من ١ : ٢٦٠) ، وقد بلغ عدد الأسطر الواحد ؛ مما جعل متوسط كلمات الصفحة الواحدة ٢٤٠ كلمة ، والعدد الكلى لكلمات العمل حوالى ٦٢٤٠٠ كلمة .

ضم الكتاب بين دفتريه صفحات العنوان الداخلى، وبيان النشر والطباعة، وقائمة المحتويات، وستة أبواب بجانب الملحق التى

العروض المختلفة (عرض هرمي ص ١٧٩، وعرض هجائي ص ١٩٢، وعرض هرمي ص ١٩٣، وعرض تبادلي ص ١٩٤، وعرض هجائي ص ٢٠٥).

٣٠١٠٤ الجداول : - جدول وحيد [الفصل الخامس] ، عبارة عن نموذج لبطاقة تسجيل مصطلحات (لوحات الكتاب من أعداد التراث ، عدا ما ورد في الباب السادس)

١٠٢٠٤٠ المقتبسات والهوماش : - يبلغ العدد الكلى للمقتبسات والهوماش ١٧٣ ، منها ١٦٠ مقتبساً أي ما يساوى : ٩٢,٥٪ من العدد الكلى ، و ١٣,٢ هامشاً أي ما يساوى ٧,٥٪ من المجموع الكلى . ويوضح الجدول الإحصائي التالي (رقم ٢) التفاصيل الرقمية وهوامشه.

جدول رقم (٢) المقتبسات والهوماش
حسب ما وردت في أبواب الكتاب

تشير التوزيعات السابقة إلى تركز جل الاستشهادات في الباب الأول «المصطلح والمكمن» ، والباب الثالث «العلاقة بين المصطلح والمكمن» أما الهوماش فقد وجدت جميعها بالباب الأول ، وبالرغم من عدد صفحاته الأربع والثلاثين التي تصفه في المرتبة الرابعة من حيث عدد الصفحات إلا أن الباب الثالث يتربع على رأس قائمة الأبواب من زاوية عدد المقتبسات والهوماش بنسبة تبلغ ٤٢٪ من عددها الكلى ، ويبين ذلك أن الموضوع المعالج بهذا الباب ، والذى تناول العلاقة بين المصطلحات في المكمن استلزم الاستعانة بالعدد الأكبر من الاقتباسات ، كما أدت

الملاحق :

ملحق الجداول : ٢١٧ : ٢٢٢

ملحق المراجع : -

أولاً : المراجع التراثية من صفحة ٢٢٥

٢٤٧

ثانياً : المراجع الأجنبية من صفحة ٢٥٨

تحتوى العمل على عدة أشكال ما بين جدول ، وقائمة ، ورسم إيضاحي بلغ عددها الكلى تسعه عشر شكلاً ، تركزت جميعها في الفصول الثلاثة الأخيرة (الرابع ، والخامس ، والسادس) بينما خلت منها الفصول الثلاثة الأولى (الأول ، والثانى ، والثالث) ، ويوضح الجدول التالي رقم (١) تفاصيل هذه الأشكال كما وردت بالعمل .

جدول رقم (١) الأشكال التي وردت بالعمل لم ينشئ المؤلف أي قائمة بمحفوبيات كتابه من الجداول و القوائم والأشكال الإيضاحية ، إلا أنها استطعنا حصر هذه الأدوات البحثية الإيضاحية ، وجاءت النتيجة على النحو التالي : -

١-٤ - ١ القوائم تعاملت عشرة قوائم الأولى (الباب الرابع) مع نماذج من مفردات المصطلحات في مجالات العلوم الشرعية : التوحيد ص ١٢٠ ، وعلوم القرآن ص ١٢٣ ، وفقه العبادات ص ١٢٧ ، وعلم الكلام ص ١٢٩ ، والسير النبوية ص ١٣٢ ، أما الأربعه الأخيرة (الباب السادس) فهي عبارة عن نماذج من الأدلة التصنيفية لمكانتز توضح أنواع

ص ٢٥)، ومراحل تطوره حتى عصرنا الحالي.

لجأ المؤلف في هذا الباب إلى الاستخدام المكثف لأسانيد من كتب التراث سواء فيما يخص عرض الموضوع، أو فيما يتعلق بتوثيق المعلومات. يخلص الكاتب في نهاية الجزئية من بحثه إلى أهمية تطوير مكنز للعلوم الشرعية يضم كافة المصطلحات الشرعية في شتى مجالات هذه العلوم كأصول الدين، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والدعوة ... وغيرها. ويرى المؤلف أنه من خلال حصر مصطلحات هذه العلوم مع إقامة شبكة إحالات توضح العلاقات البينية بين المصطلحات يمكن للباحث أن يستفيد منها بشكل أفضل، سواء أكان ذلك في العلوم الحديثة أم في العلوم الشرعية ذاتها.

٢-٥ . الباب الثاني : ضبط وتقنين المصطلحات في المكنز .

يتعامل هذا الباب مع منهج تقنين المصطلحات في المكنز وضبطه وفق خصائص اللغة الاصطلاحية الشرعية ، متناولًا صيغ المصطلح البسيط (ص ٢٥) والمركب (ص ٦٠) في إطار البيانية المختلفة في المعنى حتى بعد لقطها، حيث يتعرض بالإيضاح لأنواع الثلاثة المختلفة : المشترك (ص ٦٥)، والمثلث (ص ٩٩)، والأضواء (ص ٧٢) متناولًا في ذلك الصعوبات التي يتعرض لها وأصفوا المكانز عند صياغة المصطلحات ، كما تعرض للصعوبات التي

أيضاً دراستنا الإحصائية إلى أن حصر عدد التكرارات في الاقتباسات المتكررة ٧٥ اقتباساً.

فإذا خصم هذا الرقم من العدد الكلى للاقتباسات الذى بلغ ١٦٠ اقتباساً. نجد أن العدد الفعلى للمراجع المقتبسة يبلغ ٨٥ مرجعاً في حين بلغ العدد الفعلى للكتاب المقتبسين ٥٩ كتاباً، وسيتم تحليل هذه الأرقام ، والاستعانة بها في الدراسة الإحصائية المقارنة التي تتعلق ببليوجرافية الكتاب للخروج بمؤشرات تتعلق باستخدام المصادر .

٥- الدراسة الموضوعية :-

تعنى هذه الدراسة بالتحليل الموضوعى للأبواب الستة التى يتألق منها الكتاب بجانب الملاحق التابعة لها ، ويمكن تلخيص نتيجة التحليل فيما يلى :

٦- الباب الأول : المصطلح، والمكنز :-

يتناول هذا الباب المعنى اللغوى والدلالى لكل من مصطلحى (الاصطلاح والمصطلح ص ٥)، ومفهوم المصطلح الشرعى (المصطلح الشرعى ص ١٨)، كما يعرف مفهوم المكنز (تعريف المكنز ص ٢٥)، واستخدامه العام والخاص في علم المعلومات (المكنز في مجال استرجاع المعلومات ص ٤١)، مع توضيح أهمية المكنز بمفهومه الخاص في ضبط المصطلح الشرعى ، كما يتعرض أيضاً لتاريخ ظهور المكنز في التراث العربى الإسلامى (نشأة المكنز

أولهما : - يتعلّق بالمفاهيم المعبّر عنها
بالمصطلحات

ثانيهما : - الإحالات المستخدمة بين تلك
المفاهيم

وفي إطار المفاهيم تعرّض المؤلّف لعلاقة
التكافؤ (ص ٧٨) ، وعلاقة التخصّص (ص ٩٠)
والترابط (ص ٩٣) ، مروّراً بظاهره المتراجفات
(ص ٨٧) . أمّا فيما يخصّ موضوع الإحالات فقد
ناقش ثلاثة موضوعات :-

إحالات علاقة التكافؤ (ص ١٠١)

إحالات علاقة التخصّص (ص ١٠٤)

إحالات علاقة الترابط (ص ١٠٨)

وقد انتهى إلى وجوب تحديد سياسة كل
مكتنز وفقاً لطبيعة الألفاظ الواردة في التخصّص
واحتياجات الجهة الواضحة للمكتنز في صياغة
المصطلح ، ويشير المؤلّف إلى أن ما أورده في هذا
الباب ما هو إلا عرض لنوعية المشكلات الناجمة
عن تداخل المفاهيم مع اقتراح إطار عام لحل تلك
المشكلات.

٤- الباب الرابع : تنظيم المصطلحات في
المكتنز وعرضها .

يستعرض الباب الرابع طرق ترتيب
المصطلحات في المكانز ، متعرضاً في ذلك
للمدارس المعجمية المختلفة التي تتبع في هذا
الصدّ ، كما يستوفى طرق عرض المصطلحات في
المكانز الحديثة وتطبيقاتها على المكانز الشرعية ،

تنشأ من عدم وضوح المعنى ، وتدحرج المؤلّف
قائلاً «والذى يهمنا في هذا الموضوع» فهو
الكلمات المشتركة في البيئة المختلفة في المعنى
حتى بعد نطقها (ص ٦٥) ، ويشير المؤلّف في نهاية
هذا الباب ، أنه لابد من التوصل إلى توصيات
وقواعد بشأن التعامل مع صيغة الاسم .. الذي
يقترح اتخاذها من المصطلحات البسيطة من مفرد
ومثنى وجمع ، ووضع أساس لتصنيف
المصطلحات المركبة ، ثم اعتماد منهج معين
لتوضيح الألفاظ المبهمة ، في مصطلحات المكتنز
سواء أكانت من فئة المشترك ، أو المثلث أو
الاجتهداد.

٣-٥ . الباب الثالث : العلاقات بين المصطلح والمكتنز .

يناقش هذا الباب العلاقات الواردة من
المصطلحات الشرعية في بنية المكتنز ، ومدى
أهمية هذه العلاقات ، ويعبر المؤلّف عن ذلك قائلاً
«تعتبر العلاقات بين المصطلحات سمة أساسية
من سمات المكتنز؛ إذ بغيرها يصبح المكتنز مجرد
سرد للمصطلحات عديم الفائدة غير مؤدّ لأنّي
غرض (ص ٧٧) ». وقد بدأ هذا الباب بمناقشة
موضوعتين اعتبرهما المؤلّف أساسين في الحديث
عن العلاقات بين المصطلحات .

هذا كله ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المجال العلمي للمكتنز، ويرى المؤلف أن العلوم التي يمكن تحديد أطراها العامة يمكن معها استخدام المجموعات المصنفة.

أما العلوم التي تتدخل بشكل كبير مع غيرها من العلوم تنصلح معها الأشكال البيانية .
كما تدخل عوامل أخرى مثل : نوع العرض المطلوب تبنيه في المكتنز .

الجدوال الجامعية في العلوم النافعة :

وهو أقرب ما يكون من الناحية الشكلية إلى أسلوب العرض السلمي للمكتنز، مع تصويرات توضيحية للمصطلحات ، وقدد به تسهيل علوم الدين إلى طلاب العلم ، بهدف تحقيق ثقافة شرعية يحتاجها الدعاة في تحركهم (ص ٢٠٧).

وقد اتبع المؤلف منهجهين : واحداً في استعراض العمال الأربع ؛ حيث بدأ في كل منها بالتعريف بالمكتنز ، ثم مراحل إعداده .

وتلا ذلك استعراض منهج التعامل مع المكتنز، ثم في الهاية إلى تقويم المكتنز .

خلص المؤلف في نهاية عمله إلى أن عملية بناء مكتنز لمصطلحات العلوم الشرعية تعد عملية معقدة لكنها أساسية ؛ حيث تتطلب علما بالعلوم الشرعية ، ودراسة بأصول اللغة الإصلاحية، ومعرفة بمفهوم وقواعد بناء المكتنز ، ومثل هذه المتطلبات لا يمكن أن توجد إلا ضمن مشروع

وقد بدأ المؤلف هذا الباب بتأكيده على أن قيمة المكتنز تكمن في منهجية تنظيم المصطلحات وعرضها باعتبارها الواجهة التي يتعامل معها الباحث في استرجاع المادة العلمية (ص ١١٣)، وقد لجأ المؤلف في دراسته إلى تقسيم الأنظمة المختلفة لتنظيم المصطلحات وعرضها في المكتنز إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : القسم الرئيسي (ص ١١٤) ، وهو نوع من أنواع التنظيم الألفبائي، وبدأ فيه بالتنظيم وفقاً لترتيب الحروف، الشكل ، ثم ترتيب حرف بحرف وكلمة بكلمة مع إعطاء نماذج لكل منها .

ثانياً : الأقسام المكملة الإضافية (ص ١٢٢)، وهي أنظمة عرض أخرى تختلف في تقنياتها عن النظم الألفبائية. وقد تعرض المؤلف لأساليبها الرئيسية، وهي : التصنيف الوجهى (ص ١٢٢)، والإدراجات الهرمية (ص ١٢٥)، والمجموعات المصنفة (ص ١٣١)، والأشكال البيانية (ص ١٣٤)، والكشفات التبادلية. (ص ١٤١).

يخلص المؤلف في نهاية هذه الجزئية البحثية إلى أن المفاصلة بين هذه العروض إنما تخضع بالدرجة الأولى إلى نوع المصطلحات المستخدمة في المكتنز ؛ فالمصطلحات المفردة مثلاً لا يمكن استخدامها مع الكشفات التبادلية والمصطلحات ذات العلاقات المترابطة ؛ إنما يناسبها التصنيف الوجهى أكثر من غيره، كذلك فإن المصطلحات كثيرة التفرع يناسبها الإدراجات الهرمية ، ويرتبط

٥-٥- الباب الخامس : بناء و تطوير المكنتز

يشرح هذا الباب خطوات بناء المكانتز وتطویرها وفق منهج متسلسل أخذًا في الاعتبار الموضوعات. التي تم التعرض لها في أبواب السابقة، ويؤكد المؤلف على أهمية اتباع المراحل التتابعية المنطقية في بناء المكانتز ، وعلى إهمال أي مرحلة أو تجاوزها يؤدي في النهاية إلى أعمال قاصرة و ميسرة ؛ ولذا فقد عمد المؤلف إلى شرح الخطوات المنطقية لبناء المكانتز و لخصها في ستة خطوات رئيسية : دراسة المشروع (ص ١٥١)، والأشعار بالبنية (ص ١٥٣)، وتحديد الأطر الأساسية (ص ١٥٤)، والتعرف على الأدوات والمصادر (ص ١٥٦)، وحصر المصطلحات (ص ١٥٧)، وأخيراً تسجيل المصطلحات (ص ١٥٨)، وعرض وجهه نظر المؤلف في التعامل مع موضوع تطوير المكانتز الذي لخصه في أربعة مراحل أساسية في مراجعة المكانتز. (ص ١٦٠)، وطباعة المكانتز (ص ١٦١)، و اختيار وتطوير المكانتز (ص ١٦٣)، وتحديث المكانتز (ص ١٦٤).

هذا وقد استطرد المؤلف في شرح المرحلة الخيرة ؛ نظراً لما يرى فيها من أهمية وقد فصلها إلى خمسة أسباب : إضافة مصطلحات جديدة (ص ١٦٤) ، واستبدال مصطلحات بأخرى ذات دلالة (ص ١٦٥) ، واستبعاد مصطلحات مهجورة الاستعمال (ص ١٦٦) ، وتوضيح مصطلحات مبهمة (ص ١٦٧) ، وتحسين شبكة الإحالات

يشمل المتخصصين في هذه المجالات وهو يحتاج إلى قاعدة اقتصادية وتنظيم إداري ؛ نظراً لأن إعداد المكانتز عملية كبيرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عملية تطوير وتحديث المكانتز بصفة منتظمة يحتاج إلى متابعة دورية . ويرى المؤلف أن المعايير العربية المتاحة لإعداد المكانتز لا تعنى كلية بعرض بناء مكانتز للعلوم الشرعية؛ لذا فإنه يوحى بالبدء بما هو متاح من مكانتز شرعية للتعرف على نواحي الإيجاب والقصور فيها ، مع دراسة مناهج إعداد المكانتز والاستفادة منها في الإعداد لمعايير عربية مقننة صالحة لبناء المكانتز الشرعية .

- ٧-٥- الملحق :**- ١-٧-٥- ملحق القوائم :**

تضمن الملحق مسرد قوائم احتوى كل منها على نماذج مختارة لعناوين أعمال تراثية و معاصرة مصنفة ؛ حيث اختصت كل قائمة بوحدة من الموضوعات الإسلامية ، قد وصف المؤلف القوائم بأنها «قوائم تقترح بعض المعاجم الاصطلاحية الشرعية» ، وبعض الكتب التراثية التي يمكن أن تخدم كمصادر أساسية للمكتشف (ص ٣) .

ويخلص الجدول الإحصائي (رقم ٣) البيانات الرقمية الناتجة عن التحليل الإحصائي التي وردت في القوائم السبعة المدرجة في القائمة.

بلغ المجموع الكلى للعمال التى وردت فى القوائم ١٦٩ مصنفًا ، منها ١٢٥ عملاً تراثياً ؛ أى ما يساوى ٧٤٪ من المجموع الكلى للأعمال ؛ و٤٪ عملاً معاصرًا ؛ (أى ما يساوى ٢٦٪ من مجموع الأعمال). وقد احتلت مصنفات أصول الفقه المرتبة الأولى بعدد ٣٢ مصنفًا ؛ (أى ما يساوى ١٨,٨٪ من العدد الكلى للأعمال بالمقارنة مع كل من مصنفات علوم الدين)، وأصول الدين المرتبة الثانية بعدد متساو من الأعمال بلغ ٢٩ مصنفًا لكل منها ، حيث بلغت نسبة كل منها حوالى ١٧٪ من مجموع الأعمال ، ومصنفات السيرة النبوية فى المركز الثالث بعدد ٢٨ مصنفًا ؛ (أى حوالى ١٦,٥٪) أما المركز الرابع فقد كان من نصيب مصنفات الفقه بـ ٢٥ عملاً (حوالى ١٤,٨٪) بينما جاءت مجموعة مصنفات علوم القرآن وعلوم الحديث فى نهاية القائمة بعدد ١٣ عملاً لكل منها (أى ما يساوى ٧٪ لكل مجموعة).

يشير التحليل الإحصائى أيضاً إلى أن مصنفات أصول الفقه حازت على أكبر عدد من المصنفات التراثية ؛ حيث بلغ ٢٨ عملاً تراثياً ، ويليها فى الترتيب مصنفات الدين بـ ٢٧ عملاً تراثياً . بينما تصدر قائمة المصنفات المعاصرة علوم الدين بعدد ١٦ عملاً معاصرًا، تليها مصنفات الفقه بـ ٨ اعمال معاصرة.

٢٠٧٠٥ ملحق المراجع:-

تضمن هذا الملحق المصادر التى استند عليها المؤلف فى عمله الذى تمثل ببليوجرافية

(ص ١٦٨)، وقد أشار المؤلف فى نهاية تحليله إلى أنه من الضروري المحافظة على حداثة المكنز بصفة مستمرة حتى يؤدى دوره كأدلة استرجاع للمعلومات مواكبة للعصر .

٠٦٥ الباب السادس : الجهود المعاصرة في إعداد المکانز الإسلامية

يستعرض هذا الباب بعض الجهود العربية المعاصرة في إعداد المکانز الإسلامية ، وهي عبارة عن ثلاثة مکانز ، وعمل لم يعد لهذا الغرض .. إلا أن مصنفيه قد اجتهدوا في تأليفه ، فكان تواجه أقرب ما يكون بمکنزاً (ص ١٦٩)، وقد أشار الباحث في بداية هذه الجزئية من البحث إلى الجهود السابقة في هذا المجال ، وذكر منها على وجه التحديد دراستين : إحداهما لناصر السويدان ، والأخرى لمحمود أتيم . أما المکانز التي قام الباحث بتغطيتها ، فقد جاءت على النحو التالي :-

الدليل التصنيفي: وهو ضمن مشروع موسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله (ص ١٧١).

الدليل الفيصل : وهو مکنزاً عربياً شامل في علوم الحضارة قسم علوم الدين الإسلامي .

المکنزاً الإسلامي : وهو قائمة مصطلحات في علوم الدين الإسلامي مع بعض مصطلحات العلوم الأخرى (ص ١٩٩).

٦. بلغ عدد المؤلفين ٢٤٨ مؤلفا .
٧. بلغ عدد المؤلفين العرب (المسلمين) ٢١١ مؤلفا ؛ أي ما يساوي ٨٥٪.
٨. بلغ عدد المؤلفين العجم ٢٤ مؤلفا ؛ أي ما يساوي ٩,٧٪ من جملة المؤلفين .
٩. بلغ عدد المؤسسات العربية ٨ مؤسسات ؛ أي ما يساوي ٣,٣٪ من جملة المؤلفين .
١٠. بلغ عدد المؤسسات الأجنبية ٥ مؤسسات ؛ أي ما يساوي ٢,١٪ من جملة المؤلفين .
١١. بلغ عدد مؤلفي مراجع التراث ١١٤٦ مؤلفا ؛ أي ما يساوي ٥٨,٨٪ من جملة المؤلفين .
١٢. بلغ عدد مؤلفي المراجع المعاصرة ١٠٢ مؤلفا ؛ أي ما يساوي ٤١,٢٪ من جملة المؤلفين .
- يتضح من البيانات الإحصائية السابقة أن المؤلف اعتمد بشكل كبير على المراجع العربية في أجزاء عدة مع التركيز بصورة أساسية على مراجع التراث العربي ؛ حيث بلغ عدد حوالي ضعف عدد المراجع المعاصرة ، كما يتضح قلة اعتماده على المراجع الأجنبية التي شكلت حوالي ٨,٨٪ من مراجع البحث ومصادره ، وهو الأمر الذي نجده متماشيا مع طبيعة البحث و موضوعه وأهدافه من حيث تعامله مع المصطلح الشرعي للإسلامي ؛ مما استوجب التركيز على المصادر العربية التراثية الأكثر تناولا لهذا الموضوع .

الكتاب، وقد بلغ عدد الأعمال المدرجة بها ٤١ عملًا باللغات العربية والإنجليزية صنفها المؤلف إلى ثلاثة أجزاء ، جاءت كما يلى:-

الجزء الأول : المراجع التراثية (باللغة العربية).

الجزء الثاني : المرجع المعاصرة (باللغة العربية).

الجزء الثالث : المراجع الأجنبية (باللغة الانجليزية).

لأغراض هذه الدراسة ؛ تم تصميم جدولين (٥,٤)، تعامل كل منهما مع مجموعة من البيانات الرقمية تختص بإبراز الملامح العامة للبليوجرافية، استنادا على ما ورد في الجداول من البيانات .

يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي للمصادر في النقاط التالية:

١. بلغ عدد مراجع التراث ٢٢٥ عملًا؛ أي ما يساوي ٦٥,٩٪ من جملة الأعمال .

٢. بلغ عدد المراجع المعاصرة ١٦١ عملًا؛ أي ما يساوي ٣٤,١٪ من جملة الأعمال .

٣. بلغ عدد المراجع المعاصرة باللغة العربية ٨٦ عملًا؛ أي ما يساوي ٢٥,٣٪ من جملة الأعمال .

٤. بلغ عدد المراجع المعاصرة باللغة الإنجليزية ٣٠ عملًا؛ أي ما يساوي ٨,٨٪ من جملة الأعمال .

٥. بلغت نسبة المراجع العربية ٩١,٤٪ من جملة الأعمال .

لو أن الكتاب انتهى بالفصل الخامس (بناء وتطوير المكتنز) ، وإن كنت أحبذ أن يكون بعنوان «بناء المكتنز وتطويره».

على أية حال ، كنت أفضل أن يكون هذا الباب هو مسك الختام لهذا العمل الأكاديمي الجاد ؛ لأنه من ناحية يمثل التطبيق العملي والنتيجة الحتمية التي هدفت إليها الدراسات التنظيرية والمطروحات والمعالجات التي عرضت على مدار الأبواب الأربع التي سبقته في الترتيب؛ ولذا فهو يجسد بحق الرؤية التطبيقية لما تم طرحة، ويغنى - في أى رأى المتواضع - عن أية نتائج أو توصيات ، كما أنه يناسب من ناحية أخرى ، بعدد صفحاته السبعة عشرة بأن يكون في ختام العمل بدون الإخلال بنا لتوافز بين عدد صفحات الأبواب . وإذا كان لابد من الاحتفاظ بالباب السادس (الجهود المعاصرة في إعداد المكتنز الإسلامية)، فقد كان من الممكن أن يفرد له مكاناً في الملاحق؛ وذلك لأسباب عدة :-

أولاً :-

لأن هذا الفصل لا يتعدى كونه مراجعة علمية (عرض تحليلي) لأعمال منشورة في المجال ، إن كانت على علاقة ما بالموضوع المطروح للنقاش .

ثانياً :-

لا تصلح معلومات هذا لأن يتم بها هذا العمل الأكاديمي ، فقد بدأ هذا الفصل - في نظرى - كفصل دخيل ، وإضافة لا محل لها في هذا العمل

ومراجعة الأعمال الأجنبية (باللغة الإنجليزية) التي وردت في قائمة المراجع ، وجدنا أنها تعامل بشكل أساسى مع معطيات التقنية والجوانب الفنية لموضوع البحث؛ حيث وجدنا ٢٥ عملاً يتناول موضوع المكتنز بصورة مباشرة ، وثلاثة أعمال معجمية (قواميس)، وموسوعة واحدة ، وعملاً واحداً في مجال رسوس الموضوعات .

وقد انعكس هذا الملمع العربي للبليوجرافية على البيانات الإحصائية للمؤلفين ؛ حيث نجد أن الغالبية العظمى (٨٨,٢٪) من المؤلفين العرب (أفراد ومؤسسات) ، بينما بلغ عدد المؤلفين الأجانب (١١,٨٪) .

كما يلاحظ قلة اعتماد المؤلفين على العمل المترجمة ؛ حيث بلغ عددها عمل واحد فقط وكان ملحقاً بقائمة لأعمال عربية معاصرة، بعنوان مترجم «ضبط المفردات من أجل استرجاع المعلومات» ويدو أن المؤلف لم يجد نظيراً لهذا العمل في المكتبة العربية مما يتلاءم وأهداف بحثه ؛ لذا جاء إلى هذا العمل المترجم لمعالجة جزئية في موضوعه المطروح .

اختتم هذا العرض بملاحظةأخيرة تتعلق بترتيب أبواب الكتاب وتنظيمها ، من الواضح أن البنائية الموضوعية للقضايا المطروحة للبحث فرضت على المؤلف ترتيباً معيناً ، كان يجب أن يلتزم به ، وقد وفق إلى حد بعيد فيربط المتسلسل المنطقى للموضوعات التي تناولها الكتاب بالعرض والتحليل ، إلا أننى كنت أفضل

الأعمال القليلة الجيدة التي قرأتها خلال العام المنصرم ٢٠٠١ ، وقد كنت جد سعيد وأنا أطالعه وأدون ملاحظاتي عليه ، فهو حقاً إضافة لها قيمة لها للمكتبة العربية في مجال المعلومات ، ويسد فراغاً موضوعياً لا زال يحتاج للمزيد من الكتابات فيه وحوله ، وإنني أرى هذا العمل جديراً بأن يقرأ من قبل المهتمين بقضايا التراث العربي وتأصيل المصطلحات الإسلامية ، وأيضاً من قبل المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات .

والله وراء القصد،،.

(اللهم إلا إذا وضعت في ملحق به). وإنني أرى أن المؤلف عمل إلى ضم هذا الفصل إلى الكتاب ؛ نتيجة لبذلته مجهودات كبيرة في تجميع المعلومات وتحليلها ، ولم ير مفرأ في النهاية من إضافتها إلى العمل ، حتى إن بدأ الأمر غير منطقى في إطار البنية الموضوعية للعمل (وهو الأمر الذي يحدث للكثير منا في معظم الأحيان) .

وفي النهاية ، وبالرغم من جملة الملاحظات التي أوردتها عن العمل فإنني أرى في هذا العمل أحد .

٤- الجداول ، والقوائم، الرسومات الإيضاحية - :

جدول رقم (١) الأشكال التي وردت بالعمل

المجموع	الرسوم الإيضاحية	القوائم	الجداول	الأبواب
-	-	-	-	باب الأول
-	-	-	-	باب الثاني
-	-	-	-	باب الثالث
١٢	٢	١٠	-	باب الرابع
١	-	-	١	باب الخامس
٦	-	٤	-	باب السادس
١٩	٤	١٤	١	المجموع

جدول رقم (٢) المقتبسات والهوامش حسب ما وردت في أبواب الكتاب

النسبة المئوية	العدد الكلى	الهوامش	الاقتباسات	الأبواب
% ٣٧	٦٤	١	٦٣	الباب الأول
% ١٣,٤	٢٣	-	٢٣	الباب الثاني
% ٤٢	٧٣	١٢	٦١	الباب الثالث
% ١,٨	٣	-	٣	الباب الرابع
% ٥٤	٧	-	٧	الباب الخامس
% ١,٨	٣	-	٣	الباب السادس
% ١٠٠	١٧٣	١٣	١٦٠	المجموع

جدال رقم (٣) ملخص إحصائي لقوائم الملحق (١)

رقم القائمة	عنوان القائمة	الموضوع	أعمال معاصرة	أعمال معاصرة	المجموع
قائمة (١)	علوم غاذج مقترحة للدين	علوم الدين - عام	٦	٤	١٠
	معالجة مصطلح	أصول الدين	٢	-	٢
		علوم الحديث	-	٣	٣
		أصول الفقه	٣١	-	٣
		الفقه		٦	٧
		التصوف	١	٣	٤
		المجموع	١٣	١٦	٢٩
قائمة (٢)	غاذج مقترحة مصنفات في علوم القرآن	علوم القرآن - عام	٨	٥	١٣
قائمة (٣)	غاذج مقترحة لمصنفات في علوم الحديث	علوم الحديث - عام	٨	٥	١٣
قائمة (٤)	غاذج مقترحة لمصنفات في أصول الفقه	أصول الفقه - عام	٢٨	٤	٣٢
قائمة (٥)	غاذج مقترحة لمصنفات في الفقه	عام - الفقه	-	٤	٤
		الفقه المالكي	٥	-	٥
		الفقه الشافعى	-	٤	٤
		الفقه الحنفى	٦	-	٤
		الفقه الحنبلي	٥	-	٥
		الفقه الظاهري	١	-	١
		المجموع	١٧	٨	٢٥

رقم القائمة	عنوان القائمة	الموضوع	أعمال معاصرة	المجموع
قائمة (٦)	نماذج مقترحة لتصنيفات في أصول الدين	أصول الدين - عام	-	٣
		العقيدة	١	٢
		التوحيد	٤	٤
		الإيمان	٤	٤
		السمعيات	٨	٨
		الفرق الإسلامية	٥	٥
		علم الكلام	٢	٢
		المجموع	٢٧	٢
قائمة (٧)	السيرة النبوية - عام		-	٧
		آل البيت	٥	٥
		الشمائل	٨	٨
		الصحابة	٣	٣
		الكتب والرسائل	١	١
		المغازي والسرايا	٣	٣
		المجموع	٢٤	٤
قائمة (٧)	السيرة النبوية - عام		-	٧
		آل البيت	٥	٥
		الشمائل	٨	٨
		الصحابة	٣	٣
		الكتب والرسائل	١	١
		المغازي والسرايا	٣	٣
		المجموع	٢٤	٤
		العام	١٢٥	٤٤
				١٦٩

اللغة (عربي ، وإنجليزى) - معاصر - جدول (٤) المراجع مصنفة حسب طبيعة المرجع (تراثى)

المجموع	اللغة		طبيعة المرجع
	الإنجليزى	عربى	
٢٢٥	-	٢٢٥	مراجع تراثية
١١٦	٣٠	٨٦	مراجع معاصرة
٣٤١	٣٠	٣١١	المجموع